

تقرير للأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، إلى الجمعية العامة بشأن الاستيطان والممارسات الإسرائيلية الأخرى في الأراضي المحتلة* [مقتطفات]

[.....]

وقال أنان في التقرير الذي نشر فجر أمس إنه حسب المعلومات المتوفرة لدى الأمم المتحدة لم تقلع حكومة إسرائيل حتى 20 حزيران [يونيو] الماضي عن بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم، واستمر بلا فتور نشاط الاستيطان بما فيه توسيع المستوطنات القائمة، وبناء الطرقات الجانبية ومصادرة الأراضي المتاخمة للمستوطنات.

وتوقع أن تترتب على إنشاء مستوطنة "جبل أبو غنيم" آثار خطيرة سياسياً وجغرافياً وديموغرافياً إضافة إلى الأضرار على الاقتصاد الفلسطيني المدمر بالفعل، وما ينتج عن ذلك من فصل للمحور الاقتصادي الذي تمثله القدس الشرقية عن البلدات والمناطق الزراعية في بقية الضفة الغربية.

[.....]

وأضاف أنه أفيد على نطاق واسع أن إسرائيل أصدرت خلال هذه الفترة مخططات لإنشاء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي أيار [مايو] 1997، أفيد أن إسرائيل انتزعت في عام 1997 ملكية 30000 دونم من الأراضي الفلسطينية في الضفة لتوسيع المستوطنات، وجرت مصادرة أجزاء هامة من الأراضي لهذه الأغراض بالقرب من الخليل، وحول القدس وفي وادي الأردن، وفي قطاع غزة، وأسفرت محاولات بذلها مستوطنون لمصادرة أراضٍ أخرى متاخمة للمستوطنات القائمة بغوش قطف عن صدامات عنيفة بين مدنيين فلسطينيين ومستوطنين إسرائيليين وأفراد من الجيش الإسرائيلي، أسفرت عن إصابة عدد من الفلسطينيين بجروح ومقتل فلسطيني واحد على الأقل.

وقال التقرير إن الدعم الخارجي للمستوطنات ولهياكلها الاقتصادية تواصل خلال الفترة المستعرضة بما في ذلك عن طريق الدعم الخاص من شركات أجنبية وأفراد أجانب. وفي حادثة حظيت بدعاية كبيرة في حزيران يونيو 1997، تأكد افتتاح فندق دايز إن (Days Inn) وهو امتياز لشركة الفنادق (Days Inn of America Inc.) ومقرها بالولايات المتحدة، وقد بدأ العمل في مستوطنة غوش قطيف بقطاع غزة.

وأضاف أن حكومة إسرائيل نفذت تدابير أخرى تغير، أو تستهدف تغيير طابع القدس ومركزها القانوني وتركيبها الديموغرافية واعتمدت دولة إسرائيل خلال الفترة المستعرضة عدداً من التدابير الإدارية والقانونية وغيرها من التدابير التي تمس حقوق المقدسيين الفلسطينيين، ومن أخطر التطورات تلقي مئات من الفلسطينيين في عام 1997 إخطارات من السلطات الإسرائيلية بأن حقوقهم في "الإقامة" قد ألغيت كما صودر مئات من بطاقات هوية القدس، التي يستحيل بدونها الإقامة في القدس ويستحيل في أغلب الأحيان مجرد الدخول إليها. وأسفر فقدان تلك الرخص عن فقدان حقوق السكن والرعاية الصحية وفرص الوصول إلى المدارس، وحرية التنقل داخل القدس وحولها.

وأشار إلى أن "الممارسات الإدارية المشار إليها لا تنطبق إلا على غير اليهود، أي أساساً على العرب الفلسطينيين في القدس وتبرر تلك القرارات بناء على تحديد إسرائيلي بأن هؤلاء الأشخاص نقلوا مركز حياتهم إلى خارج إسرائيل على أساس الفترات المقضية خارج مدينتهم الأم، وبالتالي يعامل المقدسيون على أنهم مهاجرون وافدون مقيمون، ويخضعون لضوابط هجرة تمييزية، وهذه الممارسة التي تقلص الوجود العربي في القدس، تهدد الآن ما يتراوح بين 6000 و8000 من المقدسيين الفلسطينيين."

* "القدس"، 1997/7/3.

وقال التقرير إن "الحكومة الإسرائيلية لم تقبل حتى 20 حزيران [يونيو] 1997، واجب التطبيق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على جميع الأراضي المحتلة منذ عام 1967. وما زالت جميع الأطراف المتعاقدة الأصلية الأخرى، وكذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية متفقة في الرأي على أن الاتفاقية واجبة التطبيق قانونياً على الأراضي المحتلة."

وأضاف أن التقييدات الإسرائيلية المفروضة على حركة الأشخاص والسلع بين ما يسمى المناطق "ألف" و"باء" و"جيم" من الضفة الغربية، وبين القدس وبقية الضفة الغربية، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الأراضي المحتلة والعالم الخارجي تحول دون تحقيق مبدأ السلامة الإقليمية، كما لم يتفق على ترتيبات بشأن ميناء ومطار بغزة، وتفرض السياسة العامة الإسرائيلية المتمثلة في الإغلاق العام، المعمول بها منذ 30 آذار [مارس] 1993، تقييدات صريحة على حركة السلع والأشخاص، وتوجد نقاط تفتيش إسرائيلية ثابتة على الطرق الفلسطينية بما في ذلك طرق النقل الرئيسية، كما يوجد نظام رخص إلزامية تمييزية للعمال ورجال الأعمال، والعمالين بالطب والمرضى والطلاب والمتدينين المتعبدين وسائر الفئات من الفلسطينيين وتحول التقييدات على دخول القدس دون الوصول إلى طريق النقل الرئيسية الرابطة بين الشمال والجنوب في الضفة الغربية، مما يحتم على الناس أن يسلكوا انعطافات طويلة ومكلفة.

وقال التقرير إنه زاد من تفاقم هذا الإغلاق العام عمليات إغلاق شاملة دورية ترتب عليها الحرمان الكامل من تلك التنقلات طيلة 353 يوماً تقويمياً في كامل الفترة بين 30 آذار [مارس] 1993، ومنتصف حزيران [يونيو] 1997، ومنذ آذار [مارس] 1997 وبعد هجوم بالقنابل في تل أبيب تسبب في مقتل ثلاث إسرائيليات قامت به على ما يبدو منظمة "حماس"، فرضت عملية إغلاق شاملة لمدة بلغت في مجموعها 24 يوماً، وبلغ مجموع أيام الإغلاق الداخلي التي لا يسمح فيها بالتنقل حتى داخل الضفة الغربية بين المنطقتين، "ألف" و"باء" 27 يوماً، في عام 1996، كما تفرض أيضاً تقييدات إسرائيلية ماسة بحركة السلع والأفراد على موظفي الأمم المتحدة وعلى المواد الخاصة بالمشاريع، مما يسفر عن حالات تأخير وتكاليف إضافية بالنسبة للمشاريع الإنمائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعن تعطيل خطير لأعمال الوكالات الإنسانية.

وجاء في التقرير أنه ما زال عدد من الأنشطة الأخرى التي تعتبر انتهاكاً للقانون الدولي يثير التوترات ويعرض للخطر كلاً من عملية السلام وحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ومن هذه الأنشطة الاعتقال الإداري لقرابة 300 فلسطيني محتجزين في السجون الإسرائيلية دون أن توجه إليهم تهم أو دون محاكمة، ويحتجز 10 منهم منذ أكثر من ثلاث سنوات، و20 منهم محتجزون منذ فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات و20 منذ فترة تتراوح بين سنة واحدة وسنة ونصف، ويقال إن أكثر من 3000 فلسطيني ما زالوا في السجون الإسرائيلية.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx